التقى عدداً منهم وناقش معهم قضاياهم

العازمي : نرفض أي زيادات على فاتورة المزارعين من الكهرباء والماء

حمدان العازمي يتوسط الحضور

جانب من الاجتماع

■ جابر العازمي : المزارع تعرضت إلى موجة من الصقيع مما أثر على الإنتاج

■ عبدالله العازمي : الدستور الكويتي بمواده حمى المزارع الكويتي بتعويضه جراء الكوارث الطبيعية

اعلن رئيس لجنة الزراعة والثروة السمكية والحيوانية والطيور النائب حمدان العازمي دعم اللجنة للقطاع الزراعي بشكل عام وللاتحاد الكويتي للمزارعين برئاسة براك الصبيح بشكل خاص والذي حصل على ثقة المزارعين الاسبوع الفائت من خلال انتخابات سادة فيها الشفافية واقيمت بالاتحاد العام لعمال الكويت وقال المزارعين كلمتهم من خلال إختيار مجلس إدارتهم وكوننا باللجنة الزراعية البرلمانية سنقف معهم وسوف نوجه لهم الدعوة لعقد إجتماع باللجنة للاستماع الى مشاكلهم والعمل سويا على حلها بالتعاون مع وزارات الدولة ذات الصلة .

ورفض العازمي في تصريح للصحفيين خلال تواجده في مزرعة امين السر للاتحاد الكويتي للمزارعين مرزوق جابر العازمي بحضور نائب رئيس الاتحاد عبدالله محمد ظاهر العازمي اي زيادة للكهرباء والماء على فواتير المزارعين وذلك من اجل تشجيع المزارع الكويتي واستمراره بالزراعة في هذا القطاع الحيوي ومساهمته الفعالة في دعم الأمن الغذائي في البلاد حتى لو إطررنا إلى إصدار تشريع بقانون لحمايته من اية زيادات ودعمه في جميع مطالبه والوقوف الى جانبه .

واشاد العازمي بموقف الهيئة العامة للقوى العاملة في إستجابتها لمطالب المزارعين وإصدارها شهادة لمن يهمه الأمر لمجلس براك الصبيح مدتها اربع سنوات وكذلك لا ننسى الجهود التي قام بها الاتحاد العام لعمال الكويت من خلال فتح ابواب الاتحاد لاجراء العملية الانتخابية ونخص بالذكر رئيس الاتحاد سالم شبيب العجمي ورفاقه من اعضاء مجلس الادارة الذين بذلوا جهود كبيرة لانجاح العرس الديمقراطي للمزارعين .

ومن جانبه تقدم صاحب الدعوة امين سر الاتحاد الكويتي للمزارعين جابر مرزوق العازمي بالشكر للنائب حمدان العازمي على تفهمه لمطالب المزارعين كونه واحدا منهم ويعرف جميع المشاكل التي يمر بها المزارع الكويتي لقربه من هذا القطاع وتأمل منه مع إخوانه اعضاء اللجنة الزراعية البرلمانية ان يشرعوا القوانين لحماية المزارع الكويتي خاصة وان المزارع تعرضت في الأيام القليلة الماضية الى موجة من الصقيع التي نزلت درجات الحرارة الى ادنى مستوياتها تحت الصفر مما أثر على الانتاج وادى الى خسائر فادحة في المزروعات الحقلية التي يعتمد عليها المزارع في موسم الشتاء من خلال زراعة المساحات الشاسعة في مزرعته وعندما نقرأ اسماء أعضاء اللجنة الزراعية وهم محمد هاد الحويله ومحمد مروي الهديه وخليل الصالح وخليل عبدالله فإننا نتعشم بهم الخير للوقوف الى جانب اخوانهم المزارعين وتسهيل الصعوبات التي قد تواجههم ايا كان نوعها وسوف تكون هناك العديد من اللقاءات القادمة لشرح اهم المشاكل التي يعاني منها المزارع الكويتي .

واثنى العازمي على الدور الذي قام به رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت المهندس سالم شبيب العجمي والسكرتير العام للعلاقات الخارجية بالاتحاد فلاح الحدران في تهيئة الأجواء لإجراء الانتخابات لاختيار مجلس ادارة الاتحاد الكويتي للمزارعين وسط اجواء اخوية وحبية بين الجميع كان الهدف السامي لها حل المشاكل العالقة التي يمر بها الاتحاد في السنوات الأخيرة وبفضل تعاون جميع المزارعين وصلنا للنتيجة التي ستصل بسفينة المزارع الى بر الأمان والتي توجتها الهيئة العامة للقوى العاملة بإصدار شهادة لمن يهمه الأمر لمدة أربع سنوات مما يجعل جميع أعضاء مجلس الادارة يعملون بكل اريحية بتكاتف وتعاون الجميع.

وبدوره أكد نائب رئيس مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للمزارعين عبدالله محمد العازمي ان تفهم رئيس اللجنة الزراعية البرلمانية النائب حمدان العازمي لمشاكل وهموم إخوانه المزارعين يجعلنا متفائلين لحل أغلب المشاكل التي تواجه المزارعين وخاصة مشكلة زيادة اسعار الكهرباء والماء التي اذا تم تطبيقها ستؤرق كاهل المزارع الكويتي الذي يعمل في ظل ظروف مناخية متقلبة من حر شديد في فصل الصيف الى انخفاض درجات الحرارة بالشتاء الى ما دون الصفر السيليزي وهذا يلحق بخسائر فادحة لعموم المزارعين ولقد ادخل النائب العازمي التفاؤل في نفوسنا جراء ما شهدنا من تفهم كبير لمشاكل المزارعين وهي محدودة ويمكن حلها من خلال التعاون بين الجميع مزارعين ومسؤولين وسوف يكون لمجلس ادارة الاتحاد الكويتي للمزارعين الذي فاز بثقة الأخوة المزارعين دور بناء لحل تلك المشاكل العالقة والمساهمة في حلها على ابعد تقدير .

وقال العازمي ان الثقة التي منحها جموع المزارعين لمجلس ادارته تجعلنا نعمل بشكل منظم من أجل وضع النقاط على الحروف لحل كثير من المشاكل وهذا لن يتم الا من خلال التعاون مع اللجنة الزراعية البرلمانية والتي وعدتنا من خلال رئيسها بمد يد التعاون وعقد الاجتماعات للاستماع الى مشاكل المزارعين ممثلين بمجلس ادارتهم اضافة الى ضرورة تعاون المسؤولين بالبلاد وخاصة الوزارات ذات الصلة كالشؤون والتي بدأت بالتعاون من خلال هيئة القوى العاملة وكذلك وزارة الداخلية ووزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال ووزارة المالية التي مطالبة بتوفير ميزانيات لدعم المزارع الكويتي وخاصة تعويضه لما تعرض له من خسائر فادحة بسبب موجة الصقيع التي تعرض لها في الأيام القليلة الماضية وهذه ليست المرة الأولى والمزارع محمي بقوة مواد الدستور الكويتي الذي كفل لكل مواطن التعويض اذا تعرض للكوارث الطبيعية .

تتمات

الكويت والعراق

بين الجانبين.

جاء ذلك في تصريحات للغانم ، عقب استقباله بمقر اقامته في القاهرة رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري وعددا من البرلمانيين العراقيين ، بحضور الوفد البرلماني المرافق للغانم.

وقال الغانم ان مباحثاته مع الجبوري بشأن الازمة المفتعلة لقضية خور عبدالله ، «كانت بمنتهى الصراحة والشفافية ، ما بين الأشقاء في الطرفين ، واشكر معالي الرئيس على تأكيده موقف البرلمان العراقي الواضح والغالبية من البرلمان ، من احترامهم لسيادة دولة الكويت ، واحترامهم لكل الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الكويت والعراق».

أضاف : «وأود في ذات الوقت ان أؤكد ان هذه التصريحات الرسمية الصادرة من المسؤولين المعنيين بهذا الأمر ومنهم، رئيس البرلمان هي في غاية الأهمية ، حتى نقطع الطريق على من يريد دق اسفين الفتنة بين الشعبين الشقيقين ، وعلى من يريد ان يضغط على الجروح القديمة ، ولا يريد للعلاقات الكويتية العراقية المتطورة والمزدهرة في أن تستمر في تطور وازدهار ، ولمن فعلا يفضل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة في سبيل تحقيق غايات مؤقتة، سواء الوصول إلى مقاعد برلمان أو غيره».

وحول طبيعة المباحثات قال الغانم : «الحديث كان صريحا جدا من الجانبين ، والاخوة الافاضل من الجانب الكويتي تكلموا بكل صراحة ، وتحدثوا عن قلق موجود لدى ابناء الشعب الكويتي ، وهو قلق مشروع ، والاخوة الافاضل في الجانب العراقي ايضا تحدثوا بكل وضوح وبكل شفافية».

أضاف : «لعل تصريح الرئيس الجبوري كان واضحا جدا ، وهذا هو الأساس الذي ننطلق منه ، وهو احترام الاتفاقيات الموقعة من البلدين الشقيقين ، ومحاولة عدم إثارة كل ما يزرع الفتنة بين الجانبين» ، معربا عن الامل في ان «يسود حكم العقلاء ، على أي اقلية تريد أن تعكر الجو وتصطاد في المياه العكرة».

وقال : ان مثل تلك التصريحات المسؤولة مهمة للشعبين ، مضيفا «هي مهمة للجانب الكويتي لأن هناك قلقا لدينا بان يتكرر حدوث ما حصل في السابق ، وهذا الوضوح وهذه الشفافية يعطيان نوعا من الاطمئنان للشعب الكويتي».

واكد بهذا الصدد انه «لا احد يلوم مجلس الأمة الكويتي ، عندما يطالب الحكومة باتخاذ كافة الاجراءات التي تحفظ سيادة الكويت وحقها ، واعتقد أن الأهم من ذلك أيضا هو موقف الغالبية من العقلاء في البرلمان العراقي ، ووقوفهم بجانب الشعب العراقي حتى قبل الكويتي ، للحفاظ على استقرار الشعبين».

وقال الغانم : «كلا الشعبين عانى من نفس النظام ، وكلا الشعبين عانى الدمار من نفس النظام ، وكلا الشعبين من الواجب عليه أن يتعامل بحرص وحذر ، مع كل ما يمكن أن يعيد أحلام هذا النظام البائد الذي دمر البلدين الشقيقين».

من جانبه أكد رئيس مجلس النواب العراقي الدكتور سليم الجبوري ، على «الموقف الرسمي الحقيقي الجاد من قبل البرلمان العراقي ، ومن قبل الجهات الرسمية العراقية ، باحترام كل الاتفاقيات التي حصلت والالتزامات الامنية ، واحترام سيادة دول الجوار وفي مقدمتها دولة الكويت».

وأبدى الجبوري حرص بلاده على استمرار العلاقة بين البرلمانين ، من خلال لجان مشتركة ودائمة ، معتبرا ما حصل زوبعة يمكن تجاوزها من خلال السعي المشترك والارادة الحقيقية التي تربط الشعبين والجهات الرسمية في البلدين.

وقال الجبوري ان الحكومة العراقية جادة في اتمام ما بدأت به بشأن الاتفاقيات ، مشيرا الى «حكمة سمو امير دولة الكويت والقيادات العراقية الرسمية».

أضاف ان «هناك من المسائل ما يحتاج الى بحث مشترك ، متجاوزين لكل ما يمكن أن يثار من أزمات ، لا تعدو ان تكون محصورة ضمن اطار من أطلقها ، وهي تحتاج اذا كان ولابد ، الى اجراءات فعلية جادة تزرع الثقة المتبادلة وتؤكدها».

واكد الجبوري على رغبة البرلمان العراقي الجادة على ديمومة العلاقة بين الكويت والعراق ، والحفاظ على متانتها واستدامة قوتها ، في سبيل تعزيز الصلة التي تربط البلدين الشقيقين ، مشددا على الحرص على تجاوز الازمات الموجودة ووأد الفتنة ، باعتبار ان كلا البلدين يسعيان الى الحفاظ على مصالح مشتركة.

وقال ان هناك تلاقيا بالافكار والتوجهات بين الجانبين لمواجهة الازمات التي تحيط بالمنطقة ، ليس فقط ضمن اطار الدول العربية ، بل إلى ما هو أبعد من ذلك.

أضاف انه كان خلال الفترة الماضية تأجيج اعلامي ، ونوع من التصريحات التي سرت بشكل او بآخر ، وولدت نوعا من الشعور بان أمرا ما يمكن ان يؤثر على طبيعة هذه العلاقة ، مجددا الرغبة الكبيرة في توطيد العلاقات المتميزة بين الكويت والعراق.

رؤساء البرلمانات

وجددت الالتزام بدعم الشرعية الدستورية ممثلة في الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي ، والمرجعيات المتفق عليها عربيا ودوليا ، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ، وعلى رأسها القرار (2216) كأساس لحل الأزمة اليمنية.

من جهة أخرى أعلن رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم ، ان الوثيقة التي صدرت عن المؤتمر الثاني للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات العربية ، اكدت وجوب استكمال جهود مجلس الامة بالتعاون مع البرلمانات العربية لتجميد عضوية الكنيست الاسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي.

وشدد الغانم في تصريح أدلى به عقب مشاركته والوفد البرلماني المرافق في أعمال المؤتمر في القاهرة ، على اهمية تلك الخطوة ، لا سيما بعد صدور قرار مجلس الامن الذي دان استمرار بناء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية وطالب بوقفه ، مشيرا الى ان هذا القرار نال تأييد جميع الدول الأعضاء بالمجلس الدولي باستثناء الولايات المتحدة التي امتنعت عن التصويت.

وقال ان «علينا كعرب ان نكون لنا اجراءات على اقل تقدير ابعد من القرارات التي صوتت عليها دول غير عربية» ، مشيرا الى ان «طرد اسرائيل من الاتحاد البرلماني الدولي ممكن تحقيقه ، لانه لا يوجد فيه حق الفيتو وهناك 57 دولة إسلامية» في عضويته.

واكد ان مجلس الامة الكويتي انتهى من الجانب القانوني في تلك القضية ، وسيقدمه الى المؤتمر القادم لرؤساء البرلمانات العربية ، داعيا الدول العربية الى التحرك لدعم تمرير هذا القرار.

وقال الغانم «لا اجد اقل من قرار تجميد عضوية الكنيست الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي حتى ينصاع لقرارات الامم المتحدة ، فالحكومة الاسرائيلية لم تتخذ كل هذه الخطوات المخالفة لميثاق الامم المتحدة والعديد من قرارات الامم المتحدة الا بموافقة ومباركة برلمانية من الكنيست الإسرائيلي».

واضاف انه بالتالي فان تعليق عضوية الكنيست الاسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي وتجميدها «حتى تقوم هذه الدولة المعتدية بالانصياع لقرارات الامم المتحدة هو امر في غاية الاهمية وهو من الامور المتاحة في ايدينا كعرب».

مواجهات مرتقبة

واوضحت اللجنة التشريعية أن المقترحات الخاصة بإلغاء البصمة الوراثية جاءت متطابقة، كما رأت أن القانون رقم (78) لسنة 2015 في شأن البصمة الوراثية شابه العديد من المثالب الدستورية والقانونية والشرعية ، ومن أبرزها مخالفة قانون البصمة الوراثية للمادتين (30، 34) من الدستور ، فضلا عن مخالفته للقانون الدولي ، وكذلك عدم اعتراف الشريعة الإسلامية بالبصمة الوراثية

من جهة أخرى أكد نائب رئيس الوزراء وزير المالية أنس الصالح ، أن البنك المركزي لم يصدر أي سندات أو صكوك ، كما لم يقدم أي دعم للبنوك وشركات الاستثمار ، في اطار قانون تعزيز الاستقرار المالي في الدولة خلال العام الماضي.

وأوضح الصالح ان التقرير السنوي للبنك المركزي في هذا الخصوص، والذي أرسله إلى مجلس الأمة وأدرج على جدول أعمال جلسة الثلاثاء المقبل ، قد أوضح أنه بالنسبة لضمان العجز في المخصصات المحددة لمحفظة التسهيلات الائتمانية، وضمان الانخفاض في قيمة الاستثمارات المالية والمحفظة العقارية لدى البنوك، فإن بنك الكويت المركزي لم يصدر، نيابة عن الحكومة، أي ضمان وفقا للأحكام سالفة الذكر وذلك لأي من البنوك

ولفت الى ان فترة السماح بضمان الدولة وفقا لحكم القانون رقم 2 لعام 2009 ، قد انتهت قانونا اعتبارا من 2012/1/1.

اضاف : بالنسبة للسندات والصكوك الصدرة وفقا لأحكام المادة (9) من المرسوم بقانون المشار اليه، فقد تم سداد كامل أرصدة التمويل المقدم من البنوك الى العملاء وفق احكام هذه المادة، كما لم تحصل اي من شركات الاستثمار على تمويل مضمون من الدولة ، ومن ثم فإنه لم تصدر وزارة المالية – نيابة عن الدولة – سندات أو صكوكا في هذا الخصوص.

جدير بالذكر انه استنادا لنص المادة (9) من المرسوم بقانون المشار اليه ، فإن فترة السماح بتقديم تمويل جديد مضمون من الحكومة قد انتهت قانونا اعتبارا من 2011/1/1. وكذلك الأمر فيما يخص الدعم الحكومي المقدم للبنوك وشركات الاستثمار وفقا لأحكام المادة (6) والبند (2) من المادة (12) من المرسوم بقانون المشار اليه، لم يتم تقديم أي دعم حكومي وفقا للأحكام سالفة الذكر وذلك لأي من البنوك أو شركات الاستثمار حتى نهاية الفترة المعد عنها التقرير (2016/12/31).

من جهة أخرى وجه النائب رياض العدساني سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، قال فيه إن بنك الكويت المركزي قام بصرف نسبة كبيرة من الاعتمادات في الأشهر الأخيرة من السنة تراوحت ما بين 41.5 في المئة، 98.8 في المئة بالمخالفة للبند رقم 18 من الفصل الخامس من قواعد تنفيذ ميزانيات المؤسسات المستقلة، واستمر البنك في عدم مراعاة الدقة لدى اعداده لتقديرات بعض بنود وانواع المصروفات طبقا لما هو وارد بالقانون رقم 56 لسنة 2015 بربط ميزانية بنك الكويت المركزي للسنة المالية 2016/2015.

وذكر العدساني أن البنك لم يراع الدقة عند تحميل بنود بعض المصروفات وتعليتها ضمن حساب المصروفات المستحقة غير المدفوعة في نهاية كل سنة مالية وفقا لما تقضي به قواعد تنفيذ الميزانيات للمؤسسات المستقلة، وتعميم قيود الاقفال واعداد الحساب الختامي للمؤسسات المستقلة، وتعليمات البنك في هذا الشأن، الامر الذي أدى الى استمرار تسوية الأرصدة غير المستخدمة من هذا الحساب وانباتها لحساب الإيرادات الأخرى بالحساب الختامي للبنك.

وأشار إلى أنه ترتب على ذلك عدة نتائج منها : تضخيم الإيرادات الأخرى بإيرادات قيدية ، تمثل تسوية الأرصدة غير المستخدمة من المصروفات المستحقة تم خصمها وتعليتها على بنود الميزانية عن سنوات مالية سابقة ، وانعكاس اثار ذلك على المصروفات والايرادات والحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية بالحساب الختامي للبنك للسنوات المالية المختلفة.

وطالب بالكشف عن مسارات المعالجة الإقتصادية للمرحلة المقبلة والتي تحتوي على التحديات الملحة والاستحقاقات المالية، والأوضاع النقدية والمصرفية ودور بنك الكويت المركزي، ووضع دولة الكويت في أبرز المؤشرات العالمية، ومسارات الإصلاح المالي والإقتصادي، وكذلك نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، واختلالات سوق العمل والمعوقات والمؤشرات والقياسات التي تمكن من تقييم الإجراءات، ومصدر المؤشرات والدراسات التي تم الإستناد عليها.

عمر الطبطبائي

من خلال أسئلته البرلمانية على تجاهل الجهات الرقابية في تداعيات هذه القضية الحساسة وذلك بهدف وضع الحلول المناسبة في اقرب وقت.

الجارالله : بريطانيا

خاص ، ومنطقة الخليج العربي بشكل عام.

جاء ذلك عقب اجتماع نائب وزير الخارجية خالد الجارالله ، مع وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط وافريقيا توبايس الوود ، بحضور سفير دولة الكويت لدى المملكة خالد الدويسان ، في مقر وزارة الخارجية البريطانية.

وقال الجارالله في تصريح ل «كونا»، عقب الاجتماع ان «الوزير البريطاني أشار الى الموقف الواضح والصريح والداعم لامن واستقرار دول الخليج ، والذي عبرت عنه رئيسة الوزراء تيريزا ماي في قمة مجلس التعاون ، التي استضافتها مملكة البحرين اخيرا».

أضاف ان «اجتماعه مع نظيره البريطاني تم التطرق فيه الى عقد المؤتمر الخامس للمانحين لدعم الشعب السوري ، إضافة الى تطورات الأوضاع في المنطقة بشكل عام ، وخاصة الأحداث في اليمن وسوريا ، موضحا اهتمام الحكومة البريطانية بهذه التطورات ومتابعتها لها».

وذكر الجارالله في هذا الصدد تطابق وجهات نظر البلدين لمجمل القضايا التي تم التطرق لها ، معربا عن شكره وتقديره للتجاوب والروح التي أبداها وزير الدولة البريطاني خلال الاجتماع.

وقال نائب وزير الخارجية ان الاجتماع كان «إيجابيا وبناء» ، مؤكدا رغبة دولة الكويت في استمرار التشاور والتنسيق مع الحكومة البريطانية ، وبالأخص وزارة الخارجية.

وحول اللغط الثار حول قضية خور عبدالله وموقف الحكومة البريطانية ، قال الجارالله ان « الحكومة البريطانية أكدت أهمية احترام التعهدات والقرارات الدولية في اي اتفاق ، وعلى جميع الأطراف الالتزام بهذه القرارات».

واشاد الجارالله بالتصريحات الرسمية العراقية والتي صدرت من رئيس الوزراء ووزير الخارجية او وزير النقل العراقي ، بما يتصل بالازمة المفتعلة حول خور عبدالله والتي لاتعبر ولا تجسد الموقف الرسمي العراقي. وحول موقف دول الخليج من مبادرة روسية لإقامة منظومة استراتيجية أمنية خليجية تضم إيران ، قال الجارالله «روسيا علاقاتها مميزة مع دول الخليج ، وهناك بالفعل مبادرة بهذا الشأن» ، مشيرا الى ان «هناك حوارا استراتيجيا خليجيا روسيا».

فريق روسي

روسيا والكويت عقدتا مباحثات الشهر الماضي ، حول إمكانية بناء محطة طاقة نووية، مشيرا إلى أن موسكو تنوي ارسال بعثة في مجال الطاقة إلى الكويت في المستقبل القريب.

وقال فورنكوف إن الكويت عبّرت عن رغبتها في استكشاف التكنولوجيا الروسية في بناء محطات الطاقة النووية، لافتا إلى أن مؤسسة «روساتوم» النووية الوطنية تجعل روسيا بين المراتب الأولى، للدول التي تبني محطات طاقة نووية في الخارج، بحيث شملت المشاريع في هذا المجال خلال العام الماضي بناء 34 وحدة في 12 بلداً.

7 قتلى وأكثر

والقاسدين في الحكومة والبرلمان العراقيين، معبرين عن سخطهم ممن سموهم «دواعش الفساد».

كما أفادت الشرطة العراقية بمقتل أحد عناصرها وإصابة 7 آخرين في المواجهات ، ومن بين الجرحى مدير المكتب السياسي للصدر في بغداد والمحافظات الشمالية .

وأكد مصدر مطلع في التيار الصدري، في مكالمة هاتفية مع «بي بي سي» ، أن القوات الأمنية أطلقت النار والغاز المسيل للدموع باتجاه متظاهرين عبروا جسر الجمهورية المؤدي إلى المنطقة الخضراء، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة عدد منهم بجروح.

أضاف المصدر أن من بين الجرحى إبراهيم الجابري، مدير المكتب السياسي للصدر في بغداد والمحافظات الشمالية، الذي أصيب بجروح خطرة.

وأصدر مقتدى الصدر بيانا اتهم فيه جهات مجهولة باستعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين العزل، داعيا الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية للتدخل الفوري لإنقاذ المتظاهرين السلميين.

وحمل الصدر رئيس الوزراء حيدر العبادي مسؤولية ما حصل، محذرا من أن «رد الثوار سيكون أقوى في المرة القادمة».

ودعا الصدر المتظاهرين إلى «الانسحاب التكتيكي إلى إشعار آخر، حفاظا على دماء الأبرياء وإنقاذها من الإرهاب الحكومي» حسب تعبير البيان.

وكان مقتدى الصدر قد أصدر بيانا حث فيه المتظاهرين على الاقتراب من المنطقة الخضراء، لكنه حذرهم من دخولها.

ويتظاهر الآلاف من أتباع رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر ، وسط العاصمة العراقية بغداد، احتجاجا على تشكيلة مفوضية الانتخابات والقانون المنظم لعملها.

ويهدد التيار الصدري باللجوء إلى خيارات تصعيدية ضد الحكومة والبرلمان، إن لم يتم تغيير مفوضية الانتخابات وقانونها.

وكان أنصار الصدر قد بدأوا الجمعة في التوافد من محافظات الجنوب إلى ساحة التحرير وسط بغداد، تلبية لدعوة زعيمهم بتنظيم مظاهرة «مليونية».

وردد المتظاهرون الذين رفعوا الأعلام العراقية هتافات تندد بالحكومة الحالية التي وصفوها بـ«الفاسدة» ودعوا الى رحيلها، كما رددوا هتافات مناوئة للولايات المتحدة وإسرائيل.

وشهدت التظاهرة إلقاء كلمات من طرف قيادات في التيار الصدري، من بينهم الشيخ محمد الكعبي، ممثل الصدر، الذي قال إن «الخطوة القادمة ستكون مفاوحة أمام الشعب العراقي، أو أن يتم تغيير مفوضية الانتخابات بأعضائها وقانونها» مشيرا إلى احتمال اللجوء إلى «خطوات تصعيدية» دون أن يكشف عن تفاصيلها.

وكانت القوات الأمنية أغلقت في وقت مبكر من فجر السبت جسر السنك أمام حركة المركبات فقط، بينما أغلق جسر الجمهورية بالكامل. ويؤدي كلا الجسرين القريبين من ساحة التحرير إلى المنطقة الخضراء وسط بغداد، حيث معظم المقار الحكومية الرئيسية والبعثات الدبلوماسية.

كما أغلقت قوات الأمن جميع الشوارع الرئيسية المؤدية الى موقع التظاهرة، بينما أقام اتباع الصدر نقاط عدة في تلك الشوارع لتفتيش الأشخاص المتجهين الى الساحة.

وتتزامن المظاهرات مع الذكرى السنوية الأولى لدعوة الصدر أواخر فبراير من العام الماضي لمظاهرات حاشدة عند أبواب المنطقة الخضراء تطالب «بالإصلاح والقضاء على الفساد الذي استشرى في مفاصل الدولة».

وتحولت تلك المظاهرات لاحقا الى اعتصامات مفتوحة استمرت لإسبوعين وشارك فيها الصدر بنفسه، وانتهت باقتحام المتظاهرين لمبنى مجلس النواب داخل المنطقة الخضراء ثم انسحابهم منها وفض الاعتصامات.

هذا وطالب رئيس مجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات، سربست مصطفى رشيد، في بيان نشره على موقع فيسبوك، رئيس الوزراء حيدر العبادي والمجتمع الدولي بحماية مفوضية الانتخابات ومجلسها وموظفيها، أمام التهديدات التي قال إنهم يتعرضون لها من طرف بعض مسؤولي التنسيقيات الخاصة بمظاهرة التيار الصدري.

يذكر أن مقتدى الصدر اصدر في العاشر من يناير الماضي حزمة من المطالب دعا من خلالها لتغيير النظام الانتخابي في العراق ، وقانونه الذي «دفع الناخبين للعزوف عن الادلاء باصواتهم، وكرس الطائفية، ومكن كتل سياسية كبيرة من الهيمنة على المؤسسات الحكومية على حساب الكتل الصغيرة، وسمح بتكرار نفس الوجوه المسؤولة عن الفساد» حسب ما قاله الصدر.

سوريا : محادثات

إطلاق النار، بالإضافة إلى عدد من الخطوات العملية الأخرى في ضوء المحادثات القادمة في جنيف».

وكانت العاصمة الكازاخية قد استضافت يومي 23 و24 يناير الماضي اجتماعاً بقيادة تركيا وروسيا، ومشاركة إيران والولايات المتحدة والحكومة والمعارضة السوريتين، بحث التدابير اللازمة لترسيخ وقف إطلاق النار في سوريا.

وخلال الاجتماع اتفقت تركيا وروسيا وإيران، على إنشاء آلية مشتركة للمراقبة من أجل ضمان تطبيق وترسيخ وقف إطلاق النار في سوريا.

من جانب آخر، اتفقت المعارضة السورية في العاصمة السعودية، الرياض، على تعيين محمد صبرا في منصب كبير المفاوضين في وفد المعارضة إلى محادثات جنيف التي تنطلق في 20 فبراير ونصر الحريري رئيساً للوفد.

وتشير مصادر إعلامية إلى أن اجتماعات المعارضة المنعقدة في العاصمة السعودية الرياض منذ يوم أمس، توصلت إلى الاتفاق على تشكيل الوفد الذي سيمثلها في محادثات جنيف، ويتكون من 20 شخصا، ينتمون إلى مختلف أطراف المعارضة السياسية والفصائل المسلحة.

وكان جدل قد ثار بين مبعوث الأمم المتحدة والمعارضة السورية بعد أن أعرب دي ميستورا عن أمله في أن تخرج المعارضة السورية بقائمة مكتملة لممثليها بحلول يوم الأحد على أن تتضمن «توازنا جيدا بين من يقاتلون ومن يقدمون المشورة السياسية» حسب تعبيره.

وقال دي ميستورا إن «القرار رقم 2254 يعطي صلاحية للممثل الخاص، ليس ليختار، بل ليضع القمصات النهائية على قائمة الوفود، لكن هذا خيار لا أتمنى أن أستخدمه».

واعتبرت الهيئة العليا للمفاوضات أن اختيار الأمم المتحدة لوفود المعارضة التي ستحضر الجولة القادمة من محادثات السلام أمرا «غير مقبول».

وكان من المقرر أن تعقد محادثات السلام التي تجرى برعاية الأمم المتحدة في جنيف في 8 فبراير ، إلا أن دي ميستورا أعلن تأجيلها إلى 20 من الشهر الجاري ، للاستفادة من نتائج المحادثات غير المباشرة التي جرت بين الحكومة السورية والمعارضة في أستانة.

ترامب سيصدر

بعد أن اصطدم مرسومه الأول بعقبات قضائية، ونقل صحفيون عن ترامب، خلال رحلة على متن الطائرة الرئاسية «إير فورس وان» إلى فلوريدا، قوله إن مرسوما جديدا قد يرى النور يوم الاثنين أو الثلاثاء.

يأتي ذلك إثر تثبيت محكمة استئناف في سان فرانسيسكو حكما قضائيا ، بتعليق مرسومه الأول الذي يحظر دخول مواطني سبع دول ذات أغلبية مسلمة ، من دخول الولايات المتحدة.

وليس واضحا بعد ما سيتضمنه المرسوم المرتقب، حيث إن ترامب أشار فقط إلى أنه لن يختلف إلا قليلا عن سابقه، دون أن يقدم تفاصيل أكثر بشأنه.

ورغم سعيه لإصدار مرسوم جديد، قد يتابع الرئيس الأمريكي وفريقه قضية المرسوم الأول في المحاكم بعد أن تم تعليق العمل به قبل أسبوع من طرف قاض فيدرالي في مدينة سياتل.

وقال الرئيس الأمريكي للصحفيين «سنكسب المعركة» مضيفا أن «المؤسف في الموضوع هو أن ذلك يتطلب وقتا»، مؤكدا «لدينا العديد من الخيارات البديلة، من بينها أن نصدر مرسوما جديدا».